

مصر: محتجزو سجن "أبي زعبل" يعلنون نيتهم الإضراب العام بسبب التكدس داخل الزنازين والانتهاكات بحقهم

قالت المنظمات والحملات الموقعة أدناه إن ملف مقار الاحتجاز والسجون والانتهاكات التي تتم بداخلها في مصر أصبح قنبلة مستعدة للانفجار في أي وقت، ليس فقط في وجه السلطات المصرية؛ ولكن في وجه المجتمع الدولي الذي يشهد كل ما يحدث داخل تلك المقار والسجون ويظل ساكنًا بلا حراك يقدم للضحايا الذين يعانون.

فالحل الوحيد لنزع فتيل تلك القنبلة هو التحرك للتعامل مع انتهاكات مقار الاحتجاز والسجون في مصر بجدية وحزم وليس بتجاهلها كما هو متبع الآن! فالأمر وصل لأن يكون الانتحار هو الوسيلة الأكثر رحمة للمحتجزين بعد أن عجزوا عن الحصول على أبسط حقوقهم الإنسانية، ووسط تعنت مبالغ فيه من السلطات المصرية في إهدار كل القيم والقوانين الإنسانية في التعامل مع هؤلاء المحتجزين.

وأصبح من الطبيعي أن نجد أخبار الإضرابات العامة داخل السجون والليمانات بمصر منتشرة كرد فعل طبيعي ومتوقع لكل ما يحدث من انتهاكات، فبعد إضرابات سجون؛ بدر، المنيا، وبرج العرب "الغربنيات"، وصل للحملة رسالة مسربة من محتجزي سجن "أبي زعبل" (يقع على بعد حوالي 30 كم شمال شرق العاصمة المصرية القاهرة)، تؤكد وقوع انتهاكات جمة بحقهم قد تدفعهم لإعلان الإضراب العام داخل السجن.

وأكد المحتجزون في رسالتهم المسربة أن إدارة السجن لا تلتزم باللائحة الداخلية للسجون التي أصدرتها مصلحة السجون المصرية، وتتبع سوء المعاملة كأسلوب أساسي في التعامل مع المحتجزين بداخله، وأن لغة الحوار معدومة فيما بينهما.

وكانت أكثر شكاوى من المحتجزين بسجن "أبي زعبل" هو تكديس الزنازين بداخله، حتى أن العدد في الزنازة الواحدة وصل لما لا يقل عن 45 محتجزًا، بعد أن كان 33 فقط في الصيف الماضي، حتى أن نصيب كل محتجز للنوم على الأرض صار لا يتعدى 40 سم فقط!

وأرجع المحتجزون سبب هذا التكدس الرهيب داخل زنازين السجن، بأن وزارة الداخلية تقوم بإرسال معظم من يتم التحقيق معهم في نطاق القاهرة الكبرى (محافظات القاهرة، الجيزة، والقليوبية)، إلى السجن لقربه من العاصمة حيث تقع مقارات النيابة والمحاكم الكبرى.

وأضافت الرسالة المسربة أنه مع دخول فصل الصيف؛ لم تكثف إدارة السجن بزيادة الأعداد داخل الزنازين فقط، ولكن لم توفر مياه الشرب أو المياه الصالحة للاستخدام الأدمي بشكل دائم وكافي للمحتجزين؛ ما تسبب في انتشار الأمراض الجلدية فيما بينهم، مع وجود حالات اختناق بسبب درجات الحرارة العالية وعدم توفير مصادر تهوية داخل الزنازين.

وشددت الرسالة أن كل تلك العوامل دفعت المحتجزون لإعلان نيتهم الإضراب الجماعي للحصول على حقوقهم الإنسانية البسيطة، خصوصًا بعد أن باءت محاولات الحوار مع إدارة السجن لتخفيف حدة التكدس

داخل الزنازين وتحسين ظروف المعيشة بالفشل، بعد أن ردت الإدارة بأن "الأمر ليس بيدها، وأنها أرسلت لمصلحة السجون تطالب بعدم إرسال مزيد من المحتجزين دون استجابة منها حتى الآن".

وتشير المنظمات والحملات الموقعة بأن الأوضاع داخل سجن "أبو زعل" ، حسبما جاء في الرسالة المسربة، ليست بمستغربة ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين – خاصة السياسيين منهم –، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما ترى المنظمات والحملات الموقعة أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقر الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها كالنار في الهشيم، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا تؤكد المنظمات والحملات الموقعة على أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجن "أبو زعل"، وغيره من سجون مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين بداخله، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقر الاحتجاز في الفترة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية داخل السجون ومقر الاحتجاز بالتزامن مع الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة المصرية بشكل عام.

ولكل ما سبق، تطالب المنظمات والحملات الموقعة أدناه بفتح تحقيق والتعامل مع تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتها، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

كما تدعو المنظمات والحملات الموقعة السلطات المصرية للتوقف عن التعامل الأمني مع ملف المحتجزين على ذمة قضايا سياسية، مع منح المنظمات الحقوقية الدولي منها والمحلي حق زيارة تلك المقرات لمراقبة الأوضاع بداخلها، مع ضرورة أن تأخذ النيابة المصرية دورها الهام والحاسم في التعامل مع تلك الانتهاكات؛ لوقفها وردع كل مرتكبيها.